وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي
Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

بيان مشروع

خطةُ التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للعام المالي ٢٠٢٦/٢٥

الثلاثاء المُوافق ٢٠٢٥/٤/١٥

السيد المُستشار الدكتور/ حنفي جبالي ... رئيس مجلس النوّاب

السيدات والسادة/ أعضاء مجلس النوّاب المُوقّر

الحضور الكريم..

يُسعدني في مُستهل كلمتي أن أتقدّم لحضراتكم بخالص التهنئة وعاطر التحية وأطيب التمنيات بمُناسبة أعيادنا الوطنيّة والاحتفال بتحرير سيناء الغاليّة.

ويطيب لي اليوم أن ألتقي بحضراتكم لعرض المُستهدفات والملامح الرئيسة لوثيقة خطة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة لعام ٢٠٢٦/٢٥، كما أغتنم هذه المناسبة للإشادة بالجهود المُخلصة لِمجلسكم المُوقّر في تعزيز البناء التشريعي والمُؤسسي للدولة، وفي إرساء مبادئ الحوار البنّاء حول قضايا الوطن، وهو ما نستشعره جميعًا من خلال مناقشاتكم وتقويمكم الموضوعي لسياسات وبرامج الأجهزة التنفيذيّة، وحِرصكم الدءوب على مُتابعة أداء الجهاز الحكومي في مُختلف المجالات، سواء ما يتعلّق بالاستثمار والتنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية و ترشيد أوجه الإنفاق العام.

وإنني لأدعو الله تعالى أن يُوفّقنا جميعًا في تحقيق ما نصبو إليه من خير وتقدّم وازدهار لوطننا الغالي في ظل القيادة الرشيدة والحكيمة للسيد/ رئيس الجمهوريّة.

حضرات السيدات والسادة النوّاب الأفاضل،،،

كما تعلمون حضراتِكم، فقد جرى العمل في إعداد خطة التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للعام المُقبل ٢٠٢٦/٢٥ على مدى تسعة شهور بدءًا من يوليو ٢٠٢٤ وحتى نهاية شهر مارس ٢٠٢٥، وهي فترة مُمتدة شهد العالم خلالها مزيدًا من الاضطرابات والتوتّرات الجيوسياسيّة على خلفيّة استمرار تداعيّات الحرب الروسية/الأوكرانيّة، والاعتداءات الإسرائيليّة على الأراضي الفلسطينيّة، وتزايُد حِدة الصراعات الإقليميّة بمنطقة الشرق الأوسط، وكثرة التهديدات الملاحيّة بمنطقة البحر الأحمر.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد شهد العالم تطوّرات مُتلاحقة في الأحداث – وبخاصة بعد إعلان السياسات الأمريكيّة الحمائية، وما ترتب عليها من اضطراب في أسواق المال العالمية – وقد صعّدت هذه التطورات من تخوّف المجتمع الدولي من تأثير تنامي التوتّرات الدوليّة على درجة استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وعلى آفاق النمو المُستقبلي والاتجاهات التضخمية.

وأخذًا في الاعتبار تبِعات الأحداث سالفة الذكر، فقد راعت وثيقة الخطة في تقرير مُستهدفاتها وسياساتها وبرامجها اتباع نهج توازني مُعتدل يُعزز من صمود الاقتصاد المصري وقدرته على مُواكبة الأزمات العالميّة واستغلال الفرص الكامنة لتجاوز أبعادها، وفي الوقت ذاته، التصدي بحزم للتحديّات الداخليّة بالتركيز على السياسات والبرامج التي من شأنها مُواجهة هذه التحديّات، وتسريع عجلة النمو الشامل والتنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما أن تداعيّات الأحداث الدوليّة تدفعنا أيضًا إلى تطبيق النهج التخطيطي المرن، وما يتطلّبه من مُتابعة ومُراجعة مُستمرة لمُستهدفات الخطة بحسب تطوّر المُستجدات، ومثال ذلك احتماليّة مُراجعة مُعدّل النمو المُستهدف بالخطة وهو ٤,٥%، وخفّضه إلى ٤% وربما إلى ٣,٥% حال تفاقُم التوتّرات الجيوسياسيّة العالميّة والإقليميّة وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن ما يشهده العالم حاليًا من حرب تجارية غير مسبوقة، وبحسب تقديرات خطورة التأثّيرات السلبيّة المُحتملة، ومن واقع المتابعة الحثيثة والتقييم المستمر لهذه التطورات.

حضرات النوّاب الأجلاء،،،

يأتي مشروع خطة العام القادم ٢٠٢٦/٢٥ تجسيدًا للنهج الجديد الذي تتبعه الوزارة بعد دمج حقيبتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، **وهو التمويل من أجل التنمية**، الذي يضمن الاتساق والربط بين خطط واستراتيجيات التنمية على المستوى القومي والقطاعي، وتعظيم الاستفادة من مصادر التمويل المختلفة سواء من الخزانة

العامة أو من تدفقات التمويل التنموي الميسر من شركاء التنمية في الإطار الثنائي ومتعدد الأطراف، وبما يخدم خطط وبرامج الدولة وتوجهاتها التنموية.

وقد راعى مشروع الخطة مواصلة الالتزام بالسقف المُقرّر للاستثمارات العامة في إطار جهود ترشيد وحوكمة الإنفاق العام، باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وحشد مصادر التمويل الأخرى سواء من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعقد الشراكات الاستثمارية الكبرى العربية والإقليمية، وتعزيز توجه الدولة لإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائيّة.

إنطلاقًا مما تقدّم، فقد تبلورت الركائز الأساسيّة لمُستهدفات الخطة حول النقاط الآتية:

أولًا: صياغة منهجيّة جديدة لإعداد مشروع وثيقة خطة التنمية لعام ٢٠٢٥/٢٦، تُراعي الآتي:

(١) أن يكون إعداد خطة العام في إطار مُوازني مُتوسط الأجل (٢٠٢٥/٢٦-٢٠٢٨/٢٩) والذي يضم سنة المُوازنة وثلاث سنوات لاحقة، وذلك توحيدًا للمدى الزمني للخطة من منظور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي ووزارة المالية.

(٢) أن يجري إعداد الإطار المُوازني مُتوسط المدى بالتشاور والتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والهيئات العامة والمُحافظات والقطاع الخاص والمُجتمع المدني، تأكيدًا للنهج التشارُكي الذي تتبعَه الدولة في جهود التنمية، وفي إطار الالتزام بتطبيق قانون التخطيط العام رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، وقانون المالية العامة المُوحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢.

(٣) أن يتم إعداد وثيقة مشروع خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ وفقًا لمنهجية متكاملة وضعتها الوزارة حديثًا لإعداد الخطة، تنطلق من مُرتكزات أساسيّة تبدأ من مُستهدفات ومُبادرات رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يتسق ويتكامل مع برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٥-٢٠٢٦/٢٧)، والاستراتيجيّات والخطط المكانيّة والقطاعيّة، وفي

إطار التطبيق الفاعل للجهود الرامية لتحفيز دور القطاع الخاص في التنمية المُستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تفعيلًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة.

(٤) اتباع الأدوات التخطيطيّة المُتطورّة التي استحدثتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي لرفع كفاءة الاستثمار العام ومُتابعة التمويلات الدوليّة والاستثمارات العامة، ومُتابعة وتقويم الأداء، والتنسيق والتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة لتحسين جودة الخطط التنمويّة من خلال إمداد كافة جهات الإسناد بدليل إعداد الخطة، والذي يُقرر معايير اختيار المشروعات ومعايير إجراء وتقويم دراسات الجدوى الاقتصاديّة ومعايير تقويم الاستثمار العام لكل جهة إسناد، وآليات التحوّل من التركيز على جودة المشروعات إلى جودة السياسات، هذا بالإضافة إلى قيام الوزارة بتوفير معلومات داعمة لعملية التخطيط التنموي من خلال منظومة بنية المعلومات المكانية بالوزارة.

وهذا النهج التنموي الشامل لإعداد الخطة، يُيسّر الإشراك الفاعل لكل وزارة – وما تتبعها من هيئات – في الاضطلاع بمسئولياتها والمهام المنوطة بها، سواء في إعداد الخطة أو تنفيذها أو مُتابعتها حيث أصبح لزاما على كل وزارة الآتي:

(١) تحديد الدور المنوط بها تنفيذه للتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجيّات القطاعيّة والمكانيّة ذات الصلة.

(٢) تحليل الوضع الحالي لمشروعات الخطة الاستثمارية، وتوجيه الاستثمارات العامة للمشروعات ذات الأولويّة الداعمة للتنمية المُستدامة وفقًا لرؤية مُعلنة لهذه الأولويّات وما يرتبط بها من سياسات وإجراءات.

(٣) دراسة ومُتابعة التكليفات الرئاسيّة والمشروعات القوميّة والبروتوكولات الجاري تنفيذها ذات الصلة بكل وزارة.

(٤) تحليل آليّات التنفيذ التي تعتمد عليها كل وزارة في تحقيق مُستهدفاتها التنمويّة، وتحديد فجوة مُؤشّرات الأداء لكل آليّة عمل.

(٥) تقديم مجموعة من أدوات التخطيط القابلة للقياس الكمي، والتي تُساعد كل وزارة في تقويم الأداء وتحسين جودة العملية التخطيطيّة.

ثانيًا: مُواصلة الدولة تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة بمحاوره الثلاث، والتي تشمل:

- **تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي،**
- **وزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال** لزيادة مشاركة القطاع الخاص،
- **ودعم الانتقال الأخضر،**

والتي تستهدف جميعها الى استدامة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الشامل والمُستدام، وزيادة الإنتاجيّة للاقتصاد المصري .

ثالثا: تغيير نمط النمو المتبع في مصر بالتحول الى نمط النمو المستدام القائم على القطاعات والأنشطة القابلة للتداول والتصدير (tradables) ذات القيمة المُضافة المُرتفعة، بدلًا من القطاعات والأنشطة غير القابلة للتداول والتصدير (non-tradables)، وذلك بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري، وخلق المزيد من فرص العمل المنتجة.

ويأتي هذا النمط الجديد في إطار السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية، التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والإصلاحات من أجل النمو والتوظيف وتحقيق اقتصاد مرن، من خلال استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية التنمية الصناعية، وضبط المالية العامة، وتطوير أدوات التخطيط.

رابعا: استمرار التنسيق والتكامُل بين السياسات النقديّة والسياسات الماليّة بما يُحقّق استقرار المُعاملات المالية والمصرفيّة، ويُوفّر سُبُل الاستدامة الماليّة، ومع توافُق السياسات المُطبّقة بشأن احتواء التضخّم وترشيد الإنفاق العام، بشقيه الجاري

والاستثماري، ودعم المشروعات الصغيرة ومُتناهية الصِغر، واستهداف حماية الفئات مُنخفضة الدخل.

خامسا: العمل الجاد للتصدي لمُشكلة السيولة الدوليّة من خلال تحفيز التصدير وتنمية تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة موارد البلاد من السياحة وقناة السويس، وتشجيع الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة، فضلًا عن تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية الميسرة ومبادلة الديون وإطالة آجال الدين.

سادسًا: الالتزام بتطبيق فكر الأولويّات لترشيد أوجه الإنفاق العام ورفع كفاءته، والذي يُعطي أولويّة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في قطاعات الزراعة والصناعة التحويليّة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات الأخرى التي تحظى فيها مصر بميزة نسبيّة كالسياحة واللوجستيات، بجانب أولويّات القطاعات الخدميّة المعنيّة بخدمات الصحة والتعليم قبل الجامعي والجامعي والبحث العلمي.

سابعا: تحفيز وتطوير الصناعات الرامية إلى توطين التصنيع المحلي للمُكوّنات المُستوردة، وكذلك الصناعات الواعدة التي تقوم على الابتكار والتقدّم التقني والمعرفي، بما يُسهم في تعميق التصنيع المحلي، وتعظيم القيمة المُضافة الصناعيّة.

ثامنا: إعطاء الدولة أولويّة مُطلقة للتنمية البشرية لتحقيق الهدف الاستراتيجي "بناء الإنسان المصري"، وهو ما تجلى في نمط مُخصّصات الاستثمارات الكليّة(الخاصة والعامة)، حيث خُصّص لقطاعات التنمية البشرية (تعليم وصحة وخدمات اجتماعية أخرى) نحو ٧٠٠ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ مُقابل استثمارات قدرُها ٤٤٧ مليار جنيه في خطة عام ٢٠٢٤/٢٥، بنسبة زيادة تجاوزت ٥٦% على المُستوى الإجمالي، وقد وجّهت خطة التنمية لعام ٢٠٢٥/٢٦ استثمارات عامة قدرُها نحو ٣٢٧ مليار جنيه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والخدمات الأخرى، وبما يربو على ٢٨% من الاستثمارات العامة في العام ذاته.

تاسعًا: مُواصلة كافة التدابير اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص على مُمارسة الأعمال من خلال حزم التيسيرات والحوافز المُشجعة للنشاط وخفض تكلفة المُعاملات، وبهذه المُناسبة فقد أطلقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حزمة اشتملت على ٢٩ حافزًا من مُنطلق تنشيط الاستثمار الخاص وزيادة فاعليّته في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وعلاوة على الحوافز الاستثماريّة، تُواصل الدولة الاتفاق والتنسيق مع شركاء التنمية في توفير الموارد التمويليّة اللازمة للقطاع الخاص وبشروط مُيسّرة، وقد بلغت التمويلات التنمويّة المُيسّرة من شركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثُنائيين نحو ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٤ مُقابل ٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ بما يفوق المُتاح من تمويلات الحكومة، وتعكِس هذه التمويلات جاذبيّة القطاع الخاص المصري ونجاح الإصلاحات الهيكليّة التي نفّذتها الدولة في زيادة التمويلات المُيسّرة للقطاع الخاص في مصر، ومن ناحية أخرى سجّلت تمويلات دعم الموازنة وتوريد السلع الاستراتيجية نحو ٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.

كذلك تواصل الوزارة حشد التمويل الأخضر والمستدام في إطار "**المنصّة الوطنيّة لبرنامج نُوَفي**" والذي يُعد نموذجًا إقليمياً ومنهجاً للتمويل المُيسّر للتعامل مع قضايا التغيّر المناخي (التخفيف والتكيّف)، حيث نجحت الجهود المبذولة خلال عامين منذ إطلاق المنصة الوطنية للبرنامج بالتعاون مع شركاء التنمية، في حشد تمويلات تنموية ميسرة للقطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة (طاقة شمسية – طاقة رياح) بقيمة ٣,٩ مليار دولار، من أجل أضافة طاقة بقدرة ٤,٢ جيجاوات.

في سياق متصل سجلت التمويلات التنموية الميسرة التي حصل عليها القطاع الخاص من شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، أكثر من ١٤,٥ مليار دولار.

تحرِص الدولة أيضًا على تحقيق التكامُل بين التخطيط التنموي والتخطيط المالي، بهدف تحديد التدفّقات التمويليّة المطلوبة، بما يُمكِّن الدولة من وضع تصوّر للاحتياجات التنمويّة ذات الأولويّة، وإيجاد البدائل بصورة أكثر فاعليّة لتمويل البرامج والمشروعات بما يُحقّق الأهداف المُحدّدة، كذلك تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة.

وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة المصرية بالتعاون مع الأُمم المُتحِدة "الاستراتيجيّة الوطنيّة المُتكامِلة للتمويل في مصر" خلال شهر مارس ٢٠٢٥، والتي تهدف إلى تعزيز التنمية المُستدامة، بما يتسِق مع رؤية مصر ٢٠٣٠

وفي هذا الإطار، تستهدف الاستراتيجيّة مُعالجة الفجوة التمويليّة لسبعة قطاعات رئيسة هي : الصحّة، والتعليم، والحماية الاجتماعيّة، والمياه والصرف الصحّي، والنقل، وتغيّر المُناخ، وتمكين المرأة، والتي تم تحديدها كأولويّات وطنيّة من قِبَل الحكومة المصريّة.

كما تُحدد الاستراتيجيّة خارطة طريق عملية للتمويل المُستدام والمُبتكر، من خلال مجموعة من الإجراءات لسَد فجوة التمويل، ومن بينها: توسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التمويل المستدام للتحول الى الاقتصاد الاخضر، وتكثيف أدوات التمويل لدعم القطاعات ذات الأولويّة. بالإضافة إلى، وضع آليّة للحوكمة والتنسيق لضمان التنفيذ الفعّال للتوصيّات الواردة بالاستراتيجيّة بالتنسيق مع مجموعتي العمل الوزاريّة القائمتين "تمويل التنمية" و"التمويل المُستدام".

عاشرا: مواصلة جهود تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، في إطار أعمال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، والتي تستهدف تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة ويُسهم في خلق فرص عمل غير تقليدية.

حادي عشر: حِرص الحكومة على مُراجعة سياسات الدعم الاجتماعيّة مع مُراعاة توفير الحماية الاجتماعيّة للفئات مُنخفضة الدخل وتوسيع نطاق القطاع لتشمل كافة المُستحقين.

وفي هذا السياق، تُركز خطة التنمية – في استعراضها لاستهداف توفير الأمان الاجتماعي – على توسيع مظلّة الحماية الاجتماعيّة من خلال النظر في عدد من المسارات بصورة مُتوازنة، منها:

- توسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعيّة المُوجّهة للفئات الأكثر احتياجًا، مع التركيز على المرأة المعيلة، وريف الوجه القبلي.
- دعم استدامة برامج الحماية الاجتماعيّة على غِرار برنامج تكافل وكرامة مع التوسّع في برامج التحويلات النقديّة المشروطة وزيادة المُخصّصات والمُساعدات لكل مُستفيد/أسرة.
- توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي من خلال تشجيع العمالة على الاشتراك في نُظُم الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية ضد مخاطر الشيخوخة والبطالة والإعاقة وغيرها.
- العمل على تعظيم الاستفادة من التمويلات التنموية المُيسّرة المُقدّمة من شركاء مصر في التنمية ومن دعم الشركات مُتعدّدة الأطراف في ظل التيسيرات التمويلية .
- التوسّع في تبنّي برامج الاستهداف الجغرافي للمناطق الأشد احتياجًا والمناطق النائية.

ثاني عشر: مُواصلة الالتزام بحوكمة أوجه الإنفاق العام، وتطبيق مُوازنة البرامج والأداء من المنظورين المالي والتخطيطي وتطبيق معايير العائد والتكلفة لتعظيم المنافع من المشروعات المُنفذة.

ثالث عشر: استهداف التشغيل بتوفير الخطة السنوية لما يقرُب من ٩٠٠ ألف فرصة عمل بما يسمح بخفض مُعدّلات البطالة، وذلك من خلال تحفيز التوسّع في المشروعات المُتوسطة والصغيرة ومُتناهية الصِغر، وتدعيم العلاقات الارتباطيّة والتشابُكيّة مع المشروعات كبيرة الحجم.

حضرات النوّاب الأفاضل،،،

قبل التطرّق لمُستهدفات خطة العام المالي المُقبل، تجدُر الإشارة إلى بوادر التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، وبخاصة في ضوء السياسات المالية والنقدية التصحيحية وجهود حوكمة الاستثمارات العامة التي اتخذتها الحكومة اعتبارًا من مارس ٢٠٢٤، ومن مظاهر ذلك:

- التحسن الملحوظ في مُؤشّرات الأداء الاقتصادي خلال الربع الأول والربع الثاني من عام ٢٠٢٥/٢٤ بتصاعُد مُعدّل النمو إلى ٣,٥% خلال الربع الأول، وإلى ٤,٣% في الربع الثاني، مع توقّع بلوغ مُعدّل النمو في الرُبعين الثالث والرابع إلى ٤,١% و٤,٢% على التوالي، ليُسجّل مُعدّل النمو خلال العام بالكامل نحو ٤%،

- وقد جاء ذلك مدفوعًا بالنمو المحقق في القطاعات الرئيسة، خصوصا الصناعات التحويلية غير النفطية، إلى جانب انتعاش قطاع السياحة ، ونمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما يُعزى هذا النمو إلى تبني الحكومة المصرية سياسات واضحة من أجل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي إلى جانب تعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري، وتباطؤ نمو الاستثمارات العامة لصالح افساح المجال لاستثمارات القطاع الخاص.

- تنامي الإيرادات السياحيّة إلى ٤,٨ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٤ مُقابل ٤,٥ مليار دولار في الربع المُناظر من عام ٢٠٢٤/٢٣.

- حدوث طفرة في صافي الاستثمارات الأجنبيّة المُباشرة من ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٢ إلى ٤٦,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤/٢٣.

- تزايُد قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى ١٧,١ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٤ مُقابل ٩,٤ مليار دولار في الفترة المُقابلة من عام ٢٠٢٤/٢٣.

- انحسار نسبة الانخفاض في إيرادات قناة السويس خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٤ من ٦٣% في أكتوبر عام ٢٠٢٤ إلى ٥٩,٢% في ديسمبر٢٠٢٤. إلى أن وصل مُعدّل الانحسار إلى ٢٣,٨% في فبراير ٢٠٢٥، والى أقل من ١% في مارس ٢٠٢٥. وعلى امتداد الربع الأول (يناير -مارس) من عام ٢٠٢٥ بلغ معدل التراجع نحو ٨% فقط مقابل معدل تراجع ٥٨,٤% في الفترة ذاتها من العام السابق.

- ارتفاع صافي الاحتياطيّات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري لتسجّل ٤٧,٧ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٢٥، مُقابل ٤٠,٤ مليار دولار في مارس٢٠٢٤ بنسبة نمو ١٨%، فضلا عن تحقيق فائض في الأصول الأجنبية لدى البنوك المصرية بأكثر من ١٠ مليار دولار في ٢٠٢٥.

- الاستمرار في احتواء التضخّم، وبخاصة مع اتجاهه النزولي في مارس الماضي على خلفية تأثير فترة الأساس، مع مواصلة متابعة ومُراجعة أسعار الطاقة تبعًا للتطوّرات العالمية وتكلفة الإنتاج المحلي، ومع إتخاذ التدابير اللازمة للحد من إنعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على معدل التضخم العام، وذلك بتنسيق كامل بين السياسات المالية والسياسات النقدية.

حضرات السيدات والسادة النوّاب الأفاضل،،،

إذا تطرقنا لمُستهدفات خطة عام ٢٠٢٥/٢٦، فيُمكن القول أنه من المُستهدف تحقيق مُعدّل نمو اقتصادي في حدود ٤,٥%، وهو مُعدّل مُرتفع نسبيًا قياسًا بالمُعدّل المُتواضع الذي سجّل ٢,٤% في عام ٢٠٢٣/٢٤ على خلفية التأثّر المُباشر بالأزمات الاقتصاديّة والجيوسياسيّة، كما أن استهداف هذا المُعدّل يعكس توجّهًا محمودًا لمُواصلة التعافي من تداعياتها مع توقّع ارتفاع مُعدّل النمو ليصل إلى ٤% في العام المالي ٢٠٢٤/٢٥،

ومع ذلك لا تفوتنا الإشارة - كما سبق الذكر –الى أهمية متابعة تداعيات التطورات الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وما تفرضه من حالة عدم اليقين، لاحتمالية تأثيرها السلبي على معدل النمو المستهدف بالخطة وخفضه الى ٤% وربما الى ٣,٥%.

ومن المُتوقّع – في ظل مُعدّل النمو المُستهدف – أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٩,١ تريليون جنيه بالأسعار الثابتة عام ٢٠٢٥/٢٦، وأن يُسجّل بالأسعار الجاريّة نحو ٢٠,٤ تريليون جنيه مُقابل نحو ١٧,٣ تريليون جنيه مُتوقّع عام ٢٠٢٤/٢٥ بنسبة زيادة قدرُها ١٨%.

ومن المُتوقّع أن تُساهم مصادر النمو الاقتصادي الثلاثة (الاستهلاك النهائي- الاستثمار – تغير صافي الصادرات) بصورة إيجابيّة ومُتوازنة في تحقيق مُعدّل النمو المُستهدف البالغ ٤,٥% كما سبق الذكر، حيث يُساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنحو ٢٧%، والإنفاق الاستثماري بنسبة ٣٧%، وصافي التغير في الصادرات بنسبة ٣٦%.

وإذا ما تطرقنا للمُساهمات القطاعيّة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٥/٢٦، لوجدنا أن قطاعات الصناعة التحويليّة وتجارة الجملة والتجزئة والزراعة والأنشطة العقاريّة والنقل والخدمات الاجتماعيّة تُشكّل القطاعات المُحرّكة للنمو الاقتصادي السريع نتيجة

كِبر وزنها النسبي في الناتج وتنامي أنشطتها السلعيّة والخدميّة وفقًا لسلّم الأولويّات المُقرّرة بالخطة.

وإذا ما استعرضنا الشق الاستثماري لخطة التنمية لعام الخطة ٢٠٢٥/٢٦، فإنه يُمكن الإشارة إلى عدد من التطوّرات أهمّها:

أولًا: تنامي الاستثمارات الكليّة المُستهدفة بالخطة لتُناهز ٣,٥ تريليون جنيه لأول مرة مُقارنة بالاستثمارات المُتوقّعة لعام ٢٠٢٥/٢٤ والبالغة نحو ٢,٦ تريليون جنيه، وبالاستثمارات الفعليّة لعام ٢٠٢٤/٢٣ وقدرُها ١,٨ تريليون جنيه، دلالة على قناعة الدولة بالدور المُهم الذي يلعبه الاستثمار كمُحرّك أساسي فاعل للنمو الاقتصادي.

ثانيًا: استمرار تصاعُد مُعدّل الاستثمار ليُسجّل ١٧,١% من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٦/٢٥ مُقابل مُعدّلات أقل في العامين السابقين (١٥% عام ٢٠٢٥/٢٤ و١٣% عام ٢٠٢٤/٢٣).

ثالثًا: تحقّق التوازن في المُساهمات الاستثمارية للمجموعات القطاعيّة الثلاث المُكوّنة للناتج المحلي الإجمالي المُتوقّع عام ٢٠٢٦/٢٥. فالمجموعة الأولى تضُم الأنشطة السلعيّة مُمثّلة في قطاعات أوليّة، وهي الزراعة والصيد والمناجم والمحاجر، وقطاعات ثانوية تضُم الصناعة التحويليّة والطاقة وأعمال التشييد والبناء وهذه الأنشطة يُتوقّع استحواذها على ٣٤% من الاستثمارات الكليّة الثابتة، أما المجموعة الثانيّة والتي تشمل قطاعات الخدمات الإنتاجيّة، مثل النقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة وخدمات التأمين والتمويل والسياحة، فمن المُستهدف أن تحظى بنحو ٤٢%، في حين يخُص المجموعة الثالثة من القطاعات المُتعلقة بخدمات التنمية البشرية والاجتماعية كالتعليم والصحة، فمُتوقع أن يكون نصيبها في حدود ٢٤%.

ونُنوه هنا أنه ليس المقصود بالنمو القطاعي المُتوازن هو تنامي كافة القطاعات بذات مُعدّل النمو أو استحواذ كل منها على قدر مُتعادل من الاستثمارات، وإنما ينصرف المعنى

إلى تنمية كل قطاع أو مجموعة قطاعيّة بالمُعدّل الذي يتناسب مع قُدراته وإمكاناته التنمويّة وبما يتوافق وسلّم الأولويّات المُقرّرة بالخطة.

وعلى ذلك، فإن تعاظُم نصيب قطاع الخدمات الإنتاجيّة من الاستثمارات الكليّة الثابتة يتعيّن النظر إليه على خلفيّة كِبر حجم الاستثمارات المُوجهة للمشروعات القومية والتي يُطلق عليها – مشروعات رأس المال الاجتماعي – وهي من المُتطلبات الضروريّة لحث القطاع الخاص على ضخ مزيدٍ من الاستثمار في مشروعات الإنتاج المُباشر من زراعة وصناعة وسياحة وتشييد وعُمران ... إلخ.

رابعًا: توقّع تزايُد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو ١,٩٤ تريليون جنيه، بنسبة مُساهمة نحو ٦٣% من الإجمالي مُقابل ٣٧% للاستثمارات العامة، في ظل توجّه الدولة لتدعيم الجهود الرامية لتسريع وتيرة نمو القطاع الخاص مع تأكيد مبادئ الحوكمة الجيّدة والحياد التنافسي.

خامسًا: تخصيص اعتمادات قدرُها نحو ١,١٦ تريليون جنيه كاستثمارات عامة مُستهدفة بخطة عام ٢٠٢٦/٢٥، مُقابل استثمارات مُتوقّعة عام ٢٠٢٥/٢٤ في حدود تريليون جنيه، وذلك في إطار التزام الدولة بسقف الاستثمارات العامة المُقرّر في هذا الشأن ترشيدًا للإنفاق العام، وتخفيضًا لأعباء المديونية الناجمة عن خدمة الدين العام الداخلي والخارجي، وإفساحًا لمجالات أوسع لمُشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود الإنمائيّة، بجانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات التنموية وبخاصة المشروعات عالية التكنولوجيا.

وبعبارة أخرى، فإن تناقُص نصيب الاستثمارات العامة من الاستثمارات الكليّة إلى ٣٧% في عام الخطة إنما يعود إلى عاملين أساسيين:

أوّلهما، توجّه الدولة نحو حوكمة الإنفاق الاستثماري، وإقرار سقوف محددة للاستثمار العام مع إعطاء أولويّة لاستكمال المشروعات العامة المفتوحة الجاري تنفيذها، وتقييد طرح مشروعات تنمويّة جديدة إلا في حالات الضرورة القصوى، واسترشادًا بمُؤشّرات

إيجابيّة مُنبثقة من نتائج دراسات الجدوى الاقتصاديّة والفنيّة الشاملة. **وثانيهما**، هو التزام الدولة بفتح مجالات أرحب للاستثمار الخاص تطبيقًا عمليًا لسياسة تخارُج الدولة من النشاط بحسب وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويُفصح هيكل توزيع الاستثمارات العامة عن استحواذ الجهاز الحكومي على ٣٧,٦%، والهيئات الاقتصاديّة العامة على ٤٣,٣%، مُقابل ١٩,١% للشركات العامة.

وبوجه عام، تحرص خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ على مُواصلة رفع كفاءة الاستثمار العام، سواء في مرحلة التخطيط وتخصيص الموارد أو في مرحلة مُتابعة التنفيذ وتقويم الأداء من خلال توكيد أهمية الالتزام بالآليّات المُقترحة لتطوير ورفع كفاءة الاستثمارات العامة، ومنها:

- مُواصلة تكامُل البنية المعلوماتيّة لمنظومة التخطيط، وميكنة منظومة البرامج والأداء.
- إعطاء أولويّة لمشروعات الاستكمال، وبحسب الأولويّات المُقرّرة لبرنامج الحكومة للإصلاح الهيكلي.
- مُراعاة التوزيع المُتكافئ للاستثمارات المحليّة بين المُحافظات استرشادًا بمعايير الفجوة التنموية في كلٍ منها، مع تكثيف الاستثمارات المُوجهة لتنمية محافظات الصعيد، ومحافظتي شمال وجنوب سيناء والمحافظات الحدودية.
- تكثيف جهود المُتابعة الميدانية للأعمال المُنفّذة ومدى توافقها والأهداف التخطيطيّة والمُوازنات المُقرّرة لها، والتحقّق من نهو الأعمال وفقًا للجداول الزمنيّة المُقرّرة للتنفيذ تفاديًا لتجاوز التكاليف الاعتمادات الماليّة المُخصّصة لها، وللتأخير في وضعها على خريطة التشغيل والإنتاج.

بالإضافة إلى ما تقدّم، تشمل أعمال المُتابعة وتقويم الأداء وفقًا لمنهجية البرامج والأداء الآتي:

- مُتابعة تنفيذ الخطة بالتوافق مع مُستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة.
- مُتابعة مُؤشّرات الاستراتيجيّات القطاعيّة والتحقّق من توافقها مع مُستهدفات الخطة.
- رصد أثر الاستثمار العام على تحسّن المُؤشّرات الدوليّة.
- رصد أثر تنفيذ البرامج على توطين التنمية المُستدامة بالمُحافظات.
- تقييم أثر الخطة على التحوّل للاقتصاد الأخضر.
- تقييم أثر الخطة على مُراعاة الأولويّات الاجتماعيّة.

حضرات النوّاب الأفاضل،،،

تشتمل وثيقة خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ على عديدٍ من البرامج والمشروعات والمُبادرات التنمويّة على مُستوى كافة القطاعات الاقتصاديّة، ولا يتسع المقام هنا بطبيعة الحال – لاستعراض كافة المُستهدفات المُتعلقة بكلٍ منها، والواردة تفصيلًا بوثيقة الخطة والتي سيجري موافاتكم بها. ولذا، سوف اكتفي في كلمتي اليوم بالإيجاز في عرض الملامح القطاعيّة للخطة مع إبراز توجّهات الخطة في تحقيق أبعاد التنمية القطاعيّة، سواء من المنظور الشامل أو الاحتوائي أو المُستدام.

لما كانت الغاية الأساسيّة من الجهود التنمويّة هي بناء الإنسان المصري، فقد حرِصت خطة التنمية على إيلاء أهمية قصوى لترسيخ أبعاد التنمية البشرية بتوجيه نسبة يُعتد بها من الاستثمارات الكليّة لتحديث وتطوير الخدمات الصحيّة والتعليميّة وإتاحتها لكافة المُواطنين بمُختلف مناطق الجمهورية بما يسمح بتقليص الفجوات النوعيّة والمكانيّة ومُواصلة الارتقاء بوضع مصر في مؤشر التنميّة البشرية العالمي، والذي تصاعد تدريجيًا من ٠,٦٩٥ عام ٢٠١٥ ليُسجّل ٠,٧٢٨ في عام ٢٠٢٢ (وفقًا لآخر تقرير صدر في ٢٠٢٤/٢٣).

ومن هذا المُنطلق، وجّهت خطة التنمية لعام ٢٠٢٥/٢٦ استثمارات عامة قدرُها نحو ٣٢٧ مليار جنيه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والخدمات الأخرى، وبما يربو على ٢٨% من الاستثمارات العامة في العام ذاته.

ففي مجال الارتقاء بالمنظومة الصحيّة والتعليميّة، تم توجيه نحو ٨٥,٦ مليار جنيه كاستثمارات عامة لقطاع الصحّة و٦٣,٤ مليار جنيه لقطاع الخدمات التعليميّة، ونحو ١٧٨ مليار جنيه للخدمات الاجتماعيّة الأخرى، مع مُساهمة المُوازنة العامة للدولة في التمويل بما يُقارب ٢١٩ مليار جنيه، بما يُعادل ثُلثي الاستثمارات الكليّة المُوجّهة لهذه القطاعات الثلاثة تأكيدًا لأهمية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري كقوة دافعة للارتقاء بالإنسان المصري وتعزيز فاعليته في الانطلاق في رحاب التنمية المُستدامة.

وفي هذا السياق، نُشير بإيجاز إلى أهم المُستهدفات الاستثماريّة لمشروعات قطاعات التنمية البشرية، ذات الأولويّة في المرحلة الراهنة.

ففي مجال **التعليم قبل الجامعي**، تستهدف خطة التنمية تطوير المدارس القائمة وتوفير فصول دراسيّة جديدة لخفض كثافة الفصول للتوسّع في إتاحة خدمات التعليم، وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجًا لها وتوجيه الاستثمارات لمدارس التعليم الأساسي، وتشمل الخطة إنشاء ١٧,٣ ألف فصل جديد، وتطوير ١٨٥١ مدرسة قائمة، وإعادة تأهيل وإحلال وتجديد ١٢,٥ ألف فصل، بالإضافة إلى توسّعات الأبنية التعليميّة، وتضمّنت توجّهات الخطة زيادة الاهتمام بتأهيل المدارس للحصول على الجودة.

وفي **مجال التعليم الفني**، تستهدف الخطة إنشاء **٥٣٦ فصلًا** جديدًا، وإحلال وتجديد نحو **٩٠٢ فصلا**، وتطوير **١٢٦ مدرسة** قائمة وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى تطبيق الجدّارات وإنشاء **١٠ مدارس تكنولوجيّة تطبيقيّة**.

وتحرص الخطة على تحفيز الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء هذه المدارس بما يفي بمُتطلبات سوق العمل من هذه النوعية المُتخصّصة من خريجي التعليم قبل الجامعي، فضلًا عن تسريع التحوّل الرقمي الداعم للعملية التعليمية لأهميته البالغة في تطوير

مهارات الطلاب، فضلًا عن مُواصلة تطوير المناهج الدراسية لتحسين جودة مُخرجات التعليم قبل الجامعي، وتنمية قُدرات الطلاب على الابتكار والإبداع.

وفي **مجال التعليم الجامعي والعالي**، تستهدف الخطة زيادة تنافسية التعليم العالي، من خلال وضع حزمة من حوافز الاستثمار المُشجِّعة للقطاع الخاص للاستثمار في إنشاء مزيدٍ من الجامعات الخاصة، مع تحقيق معدلات إتاحة مُرتفعة في الجامعات الحكوميّة والأهليّة، وزيادة الاهتمام بمشروعات تأهيل الجامعات الحكوميّة المصرية للحصول على الجودة، وزيادة التنافسيّة الدوليّة، حيث تتضمّن خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ استكمال مشروعات المباني التعليميّة والمدن الجامعيّة في ٢٩ **جامعة حكوميّة**، وتوفير تجهيزات الورش والمعامل في (١٢) **جامعة تكنولوجيّة**، واستكمال الاختبارات الإلكترونيّة بالجامعات المصرية.

وفي **مجال الخدمات الصحيّة**، تحرص الخِطّة على تعزيز إتاحة الخدمات الصحيّة، من خلال زيادة مُعدّلات إتاحة الأطباء (لكل ١٠ آلاف نسمة)، ومُعدّل إتاحة الأسِرّة في المُستشفيات، مع توجيه اهتمام خاص بتطوير وتعميم قطاع الرعاية الصحيّة الأوليّة وبأقسام الطب الوقائي، فضلًا عن مُواصلة التنفيذ الفاعل للبرنامج القومي للتأمين الصِحّي الشامل في باقي مُحافظات الجمهوريّة.

وتُقدّر الاستثمارات العامة المُوجّهة للنهوض بالخدمات الصحيّة بنحو ٨٦ مليار جنيه في خِطّة عام ٢٠٢٥/٢٦ كما سبق الذكر مُتضمّنة زيادة الاستثمارات المُموَّلة من الخزانة العامة بأكثر من ٨٧%.

وتتضمّن المشروعات الرئيسة المُستهدفة بالخِطّة الانتهاء من تنفيذ ٤٧ **مُستشفى صحة وجامعي** (٤١ مستشفى صحة و٦ مستشفيات جامعية) تخطّت نِسبَة الإنجاز بها ٧٠% تمهيدًا لدخولها الخِدمة، منها عدد (١٥) مُستشفى للرعاية العلاجيّة، و(١٠) مُستشفيات للتأمين الصِحّي الشامل المرحلة الأولى، و(٤) مُستشفيات للتأمين الصِحّي الشامل المرحلة الثانية بمحافظات مطروح، المنيا، شمال سيناء، عدد (٣) مستشفيات أمانة مراكز طبية مُتخصّصة، (٣) مستشفيات صحة نفسيّة، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ عدد (١٧) مركز

تنمية أسرة مصرية، وعدد (٩) وحدات صحيّة، ومركز البلازما بمحافظة سوهاج، هذا بجانب **استكمال** تطوير وتجهيز (٧٥) **مُستشفى** للرعاية العلاجيّة،(٥٠) **مُستشفى** تتبع أمانة المراكز الطبيّة المُتخصّصة، عدد (٢٧) مستشفى أمانة صحيّة نفسيّة ، عدد (١١) مركز بلازما ، البدء في عدد (١٠) مُستشفيات نمطية منهم عدد (٢) مستشفى بالمنيا وكفر الشيخ ، بجانب تنفيذ ١٧٢ **مشروعًا** في مجال تطوير المُستشفيات الجامعيّة، واستكمال ميكنتها، واستكمال تطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبيّة، مثل استكمال مبنى المعامل المركزيّة بمدينة بدر، والمدينة الطبيّة بمعهد ناصر، وتطوير مراكز التحكّم، وتجهيزات الشبكة الوطنيّة المُوحّدة للطوارئ والسلامة العامة.

وفي **مجال الخدمات الرياضيّة**، تستهدف الخطة التوسّع في إقامة المنشآت الشبابية، وتطوير (١٥٦) مركز شباب، فضلًا عن إنشاء وتطوير (١٠) **مُدن شبابيّة**، و(٦) **مُعسكرات شبابيّة**، و(٤) مركز **للتنمية الشبابيّة**، و(٣) **مراكز للتعليم المدني**، و(٣) مُنشآت كشفيّة، و(٥) مُنتديّات شبابيّة، و(٢) نُزُل شباب.

إضافة الى التوسّع في إقامة المُنشآت الرياضيّة، بإنشاء وتطوير **(٢٨) ملعبًا**، وتطوير (٨) **استادات**، و **(٥٣) ناديًا بالإضافة الى(٩) اندية لذوي الاحتياجات الخاصة**، و(٤) **مُدن رياضيّة**، و(١٨) حمام سباحة ، و(٢) مستشفى طب رياضي، و(٩) وحدات طب رياضي.

وفي إطار جهود تحقيق التنمية البشرية، تُولي الحكومة أهمية قصوى لمواصلة تنفيذ المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية بمحاوره وأبعاده التنموية المتكاملة والتي تتضمن: التمكين الاقتصادي للمرأة، والتدخل الخدمي، والتدخل الثقافي والتوعوي والتعليمي، والتحول الرقمي والمتابعة والتقييم، والتدخل التشريعي، وذلك في إطار إدارة القضية السكانية وفقًا لمنظور تنموي شامل يضمن الارتقاء بخصائص السكان والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية مع ضبط معدلات النمو السكاني لتحقيق التوازن بين الموارد والسكان، مع الحرص على تكامل مُستهدفات المشروع مع كافة الجهود المبذولة لتنفيذ المبادرات الرئاسية ذات الصلة .

وقد اثمرت الجهود في تنفيذ المرحلة الأولى للمشروع (٢٠٢١ – ٢٠٢٤) عن استفادة نحو ٢٨ مليون مُواطن/مُواطنة من خدمات المشروع (حتى أكتوبر ٢٠٢٤)، وبلغت نسبة المُستفيدين من محور التدخّل الثقافي والتوعوي ٦٦٪، في حين استفاد من تدخّلات محور التمكين الاقتصادي نحو ٣١,٥٪، وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في المؤشرات الديموجرافية، ومنها انخفاض معدل النمو السكاني من ١,٩٪ في ٢٠١٨ الى ١,٤٪ في ٢٠٢٤، وكذلك انخفاض عدد المواليد السنوي من ٢,٥ مليون مولود في ٢٠١٨ إلى ١,٩٧مليون عام ٢٠٢٤، كما تم تسجيل أقل معدل نمو سكاني في مصر خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ بنسبة ١,٣٤% مقارنة بنحو ١,٤% في الربع المناظر من عام ٢٠٢٤ و١,٦% في الربع ذاته في عام ٢٠٢٣.

هذا وتقوم الوزارة حاليًا بوضع تصور شامل ومتكامل للخطة التنفيذية للمرحلة الثانية من المشروع، ووضع مستهدفات ومؤشرات قابلة للقياس بما يتسق مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، مثل رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة المصرية، والمبادرات الرئاسية ذات الصلة، وأطر الشراكة بين مصر وشركاء التنمية، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

حضرات النوّاب الأفاضِل،،،

بجانب قطاعات التنمية البشريّة التي تحظى بأولويّة مُطلقة، تُولي الخطة اهتمامًا كبيرًا بقطاعات الاقتصاد الحقيقي توافُقًا والإصلاحات الهيكليّة التي يصبو إليها برنامج عمل الحكومة.

ففي قطاع الزراعة والري، تُقدّر الخطة الاستثمارات العامة المُوجّهة لنشاطي الزراعة والري في خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ بنحو ١٧,٥ مليار جنيه.

وفي هذا السياق، تُؤكّد أولويّات الاستثمار والتنمية الزراعيّة الآتي:

- مُواصلة التوسّع في برامج الاستصلاح الزراعي بأراضي تُوشكى وشمال ووسط سيناء والدلتا الجديدة.

- التوسّع في برامج تحسين إنتاجيّة الفدّان من الحاصلات الزراعيّة بنسبة تتراوح بين ٥% و١٠%، وذلك بالعمل على رفع كفاءة استخدام وحدة الأرض والمياه من خلال استنباط أنواع المحاصيل عالية الإنتاجيّة ومُبكّرة النُضج وقليلة الاحتياج المائي، وتطوير وتحديث نُظُم الري الحقلي لتصِل نسبة المساحة المُستفيدة إلى ١٠,٥%. وكذلك، تطوير أساليب الصرف الزراعي، والتوسّع في تطبيق المُمارسات الزراعيّة الحديثة، مثل الري بالتنقيط والري المحوري، والتوسّع في مشاريع الصوب الزراعيّة ونُظُم الزراعة المحميّة، وتقليل الفاقد الزراعي، وتطوير منظومة الإرشاد الزراعي.

- التوسّع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقُديّة (١,٨ مليون فدّان) ليشمل عديد من السلع الزراعيّة الأخرى، بجانب القمح والقصب وبنجر السُكر والطماطم والبطاطس والموالح، مثل الذرة الصفراء والقطن والحاصلات الزيتيّة (عبّاد الشمس وفول الصويا).

- مُواصلة تفعيل برامج إنتاج التقاوي المُنتقاة للوفاء باحتياجات الزراعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد وما يشوبه من تقلّبات وارتفاعات سعريّة وتفاوت مُستويات الجوّدة والتوافُق مع البيئة الزراعيّة المصريّة.

- العمل على تنويع المناشئ بالنسبة للواردات الزراعيّة – بخاصة القمح والذرة – مع التوسّع في السِعات التخزينيّة لصوامع الأقماح، لتصِل إلى نحو ٥,٥ مليون طن في عام الخطة، والتوسّع في المساحة المحصوليّة لتزيد على ٢١ مليون فدّان عام ٢٠٢٦/٢٥، مثل القمح ٥٢% والذرة الشاميّة ٥٥% والفول البلدي ٣٩%.

- استكمال إنشاء (١٨) تجمّعًا زراعيًا بمُحافظتي شمال وجنوب سيناء.

- تطوير منظومة الحيازة الزراعيّة (كارت الفلاح) لتصِل نسبة الحيازات المُستفيدة من كارت الفلاح إلى ٨٠%.

- مُواصلة تنمية الثروة الحيوانيّة لتزداد بمُعدّل مليون رأس خلال عام ٢٠٢٦/٢٥، وكذلك مشروعات الثروة الداجنة والثروة السمكيّة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء والأسماك، مع ارتفاع نسبة الاكتفاء من اللحوم الحمراء إلى ٦٠%، وذلك من خلال مُواصلة تفعيل مشروعات إحياء إنتاج البتلو ومراكز تجميع الألبان، ومزارع الإنتاج السمكي ببركة غليون بكفر الشيخ ومزارع شرق التفريعة بمُحافظة بورسعيد، ومشروعات تعزيز الثروة السمكيّة في بحيرات قارون والمنزلة والبرُلُس.
- التوسّع في تصدير الحاصلات الزراعيّة ذات الفائض، مثل الخُضر والفاكهة لتتجاوز قيمة الصادرات منها في عام الخطة نحو ٥ مليار دولار.

وتكامُلًا مع جهود التنمية الزراعيّة، فقد استهدفت خطة وزارة الموارد المائيّة والري تنمية الموارد المائيّة ورفع كفاءة استخدامها من خلال التوسّع في مشروعات تأهيل وتبطين التُرع بطول ٦٠٠ كم والتوسّع في نظام التحوّل إلى الري الحقلي الحديث، وإنشاء وتطوير محطّات الرفع، وإنشاء سدود وبُحيرات صناعيّة وخزّانات لاستيعاب مياه السيول، واستكمال إنشاء قناطر ديروط الجديدة، لتحسين أعمال الري في زمام ١,٦ مليون فدان في (٥) مُحافظات بالصعيد، وإنشاء وإحلال وتجديد نحو ٦١٦ قنطرة ومُنشأة صناعيّة (أفمام – كباري – حجوزات...)، وإنشاء ٨٥ سد وبحيرة صناعية وخزّان أرضي لاستيعاب مياه السيول، وإعادة تأهيل مصارف الجبل الأخضر – بلبيس – القليوبيّة – بحر البقر، والأعمال الصناعيّة عليها لاستيعاب تصرّفات محطّات الصرف الصحي المُعالج، واستكمال تطوير مفيض تُوشكى، ومُعالجة الإطماء ببحيرة ناصر، وتحسين نوعية المياه بمصرف كتشينز، وأعمال الحماية لساحل مدينة الإسكندريّة وتدعيم الحواجز الغاطسة (مرحلة أولى)، وإنشاء وإحلال وتجديد شبكات الصرف الزراعي المُغطى في زمام ٦٠ ألف فدان بالوجهين البحري والقبلي، بالإضافة لإنشاء وإحلال نحو ٣٥ من الأعمال الصناعيّة على المصارف (كباري، سحارات،..).

قطاع الصناعة التحويليّة:

على غِرار قطاع الزراعة، يحظى قطاع الصناعة بأولويّة مُتقدّمة في البرنامج الحكومي للإصلاح الهيكلي، ويستمد هذا القطاع أهميّته باعتباره مُحركًا أساسيًا للنمو، ولإحداث تغيير جذري في الهيكل الإنتاجي للدولة، فهو يتمتّع بارتفاع القيمة المُضافة والعلاقة التشابُكيّة مع القطاعات الأخرى، مما يُؤهّله للمُشاركة بنسبة لا تقل عن ١٦% في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يتمتّع باتساع طاقته الاستيعابيّة من العمالة، حيث يُوفّر ما يربو على (٤) مليون فُرصة عمل في مُختلف مشروعاته (الصغيرة والمُتوسّطة وكبيرة الحجم)، وبما يُعادِل نحو ١٤% من إجمالي القوى العاملة. ويُضاف إلى ذلك تنامي قُدرته التصديريّة لتُمثّل ما يربو على ٨٥% من إجمالي الصادرات المصريّة غير البترولية.

ويأتي هذا الاهتمام الخاص بالقطاع الصناعي مُتوافقًا مع استراتيجيّة الرؤية التنمويّة الشاملة مصر "٢٠٣٠"، والتي تُعوّل عليه كقطاع رائد يقود قاطرة النمو الاقتصادي في مصر.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٥/٢٦ توجيه استثمارات عامة قدرُها نحو ٢٧ مليار جنيه تُنفّذ أغلبها شركات قطاع الأعمال العام.

تتبنّى خطة التنمية للصناعة التحويليّة استراتيجيّة ذات توجّهات خمس، يرتكِز أوّلها على تعميق التصنيع المحلي لعديدٍ من المُكوّنات المُستوردة التي تتوفّر مُقوّمات تصنيعها بالداخل، وتُمثّل فُرصًا استثماريّة للشركات الوطنيّة، ووفرًا في النقد الأجنبي. ويجري بالفعل حصر مشروعات الإحلال هذه في ضوء القوائم الاستيراديّة الراهنة، ودرجة توفّر مُقوّمات التصنيع المحلي، وتضُم المجالات الواعدة مُنتجات الحديد والصُلب والمُنتجات الورقيّة وتصنيع الأدويّة والأمصال واللقاحات الطبيّة وتصنيع المواسير والغلايات، ومُكوّنات وقطع غيار السيارات، وذلك مع مُراعاة الالتزام الدقيق بالمُواصفات العالميّة واعتبارات الجوّدة لتعزيز التنافسيّة الدوليّة للمُنتَج الصناعي المصري.

والتوجّه الثاني يتعلّق باستكمال ترفيق المناطق الصناعيّة، ومنها استكمال أعمال المرافق بمدينة الجلود بالروبيكي وأعمال الترفيق واستكمال رفع كفاءة البنية التحتيّة للمناطق الصناعية بصعيد مصر في مُحافظتي سوهاج وقنا، ومُواصلة تحديث البنية التحتيّة في عديدٍ من المُجمّعات الصناعيّة المُتخصّصة الأخرى، والتي تأخُذ شكل عناقيد صناعيّة.

التوجّه الثالث، يتعلّق بتنمية الصناعات ذات القُدرة التصديريّة للأسواق الواعدة، بما يسمح بزيادة الصادرات الصناعيّة بما لا يقل عن ١٥% سنويًا، ونخُص بالذكر الصادرات من المُنتجات الكيماويّة والأسمدة ومواد البناء والصناعات الغذائيّة والسِلع الهندسيّة والإلكترونيّة، مع مُواصلة تطوير المُساندة التصديريّة للشركات وتوسيع مظلّة رد الأعباء، والتوسّع في الترويج للصادرات المصريّة للقارة الأفريقيّة، وكذلك استكمال رفع كفاءة التمثيل التجاري لتطوير مُستويات الأداء لتقديم خدمات معلوماتيّة مُتميّزة للمُستثمرين والمُصدّرين والمجالس التصديريّة.

أما **التوجّه الرابع**، فيتمثّل في توفير الكوادر البشريّة والارتقاء بجوّدة المُنتَج الصناعي المصري، وذلك من خلال رفع الكفاءة المهنيّة للمُتدرّبين، وتطوير أداء نظام التعليم الفني الجامعي ومُخرجاته لتوفير العمالة الماهرة، وكذلك تطوير المدارس المهنيّة ومراكز التدريب المِهَني، ورفع كفاءة مراكز التلمذة الصناعيّة، ومراكز التدريب المُتخصّصة، أما الارتقاء بجودة المُنتَج الصناعي، فيتم من خلال استكمال تحديث مراكز المعلومات في وزارة الصناعة، واستكمال منظومة التوحيد القياسي لمُواصلات الجوّدة واستكمال تأهيل معامل ومباني مركز ضبط الجودة والتوسّع في تقديم خدمات الدعم الفني للحِرَف التُراثيّة والمُنشآت الصناعيّة، فضلًا عن استكمال توفير أجهزة التفتيش الحديثة لفحص الأداء التشغيلي للمصانع ومُستوى المُخرجات.

أما **التوجّه الخامس**، فيتعلّق بإعطاء أولويّة لتنمية الصناعات الخضراء صديقة البيئة لضمان استدامة التنمية، مثل صناعة الهيدروجين الأخضر وصناعة مُكوّنات محطّات

الطاقة الشمسيّة، مثل الألواح والخلايا الشمسيّة، وتصنيع محطّات مُعالجة مياه الصرف الصحّي وتحلية مياه البحر، وصناعة السيارات الكهربائيّة، وتصنيع الأجهزة المُوفّرة لاستهلاكات المياه والكهرباء، وهو ما يترتّب عليه تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنُفايات.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

يُعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أهم القطاعات التي تعمل على تعزيز مُقوّمات التنمية المُستدامة، فهو يُسهِم في توفير وسائل المعرفة والمعلومات الحديثة الداعمة لقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل، ويتميّز القطاع بطابعه الديناميكي، وقُدرته على النمو المُتسارع، وبمُعدّل مُرتفع لا يقِل عن ١٥% سنويًا، كما يتصِف بقوّة علاقاته التشابُكيّة مع القطاعات الأخرى، مما يُعزِّز من فاعليّته في تسريع عمليّة التحوّل الرقمي، من خلال توفير خدمات الإنترنت لجميع المناطق، وتنمية القُدرات على زيادة الاعتماد على البيانات الضخمة والحوسبة السحابيّة والذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات، وإتاحة استخدام هذه التقنيّات الحديثة ونشرها لكل شرائح المُجتمع للقضاء على الفجوة الرقميّة، وضمان التحوّل الكامل نحو المُجتمع الرقمي.

وتوكيدًا لأهميّة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تبلُغ الاستثمارات العامة المُوجّهة لقطاع الاتصالات ١٣ مليار جنيه، منها (٩) مليار جنيه بتمويل من المُوازنة العامة للدولة.

وقد تبنّت الخطة عددًا من البرامج وآليّات العمل، تستهدف المُضي قُدُمًا في تطوير نُظُم الاتصالات، وتوطين صناعة تقنية المعلومات، وتعزيز الأمن السيبراني، واستقطاب واستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن مُواصلة الجهود لتحويل مصر إلى وجهة جاذبة للخدمات والتقنيّات الرقميّة الناشئة، مع تنمية القُدرات التصديريّة لمصر من مُنتجات وخدمات التعهيد والاستشارات التكنولوجيّة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى حِرص الخطة على استكمال دعم مشروعات البنية التحتيّة للاتصالات، مثل مشروع إنشاء شبكة حكوميّة مُغلقة، ورفع كفاءة شبكات الربط بالجهاز الإداري للدولة، وكذا استكمال دعم مشروعات التحوّل الرقمي، مثل مشروع منظومة التأمين الصحّي الشامل، ومشروع تطوير منظومة خدمات مصر الرقميّة، ومشروع تطوير وتحديث البنية المعلوماتيّة والمُحتوى الرقمي، واستكمال ميكنة منظومة الدعم والتضامُن الاجتماعي، ومنظومة معلومات مصلحة الجوازات وإصدار التأشيرات الإلكترونيّة، وميكنة الضرائب العقاريّة، وميكنة الحيازات الزراعيّة.

ونذكر أيضًا استكمال مشروعات تنمية المهارات الرقميّة وبناء القُدرات، مثل مشروع تطوير وتنمية الخدمات المُجتمعيّة، ومُبادرة "بُناة مصر الرقميّة"، ومُبادرة "أشبال مصر الرقميّة"، هذا بالإضافة إلى مشروعات توطين صناعة تكنولوجيا المعلومات، والتوسّع في صادرات القطاع من خدمات التعهيد والخدمات الاستشاريّة التكنولوجيّة.

وتضُم الخطة تنفيذ المشروعات الآتية:

- مشروع تطوير التطبيقات والبرمجيّات الخاصة بالتوقيع الإلكتروني.
- مشروع إنشاء المرحلة الأولى والثانية من مدينة المعرفة.
- استكمال مشروعات تطوير حلول الأمن السيبراني للمرافق والقطاعات الحيويّة.
- تحسين بيئة البنية الأساسيّة لمكاتب البريد المُنتشرة على مُستوى الجمهوريّة، واستكمال منظومة تطوير المكاتب البريديّة كمراكز خدمات مُتكاملة (عدد ٢٠٠ مكتب بريد).

ومن مُؤشّرات الأداء الكميّة التي تشملها مُستهدفات الخطة لعام ٢٠٢٦/٢٥، رفع نسبة مُستخدمي الإنترنت في التعامُلات الحكوميّة إلى نحو ٣١%، ونسبة التغطية بمراكز الإبداع على مُستوى المُحافظات إلى ٦٠%، ونسبة التغطيّة بمدارس (WE) إلى ٧٠%، ونسبة الاشتراكات في شبكات النطاق العريض الثابت لكل ١٠٠ من السُكّان إلى ٥٣%، ونسبة اشتراكات الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول لكل مائة من السُكّان إلى نحو ٧٧% وزيادة

أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول إلى نحو ٤٠ ألف بُرج، وزيادة عدد المُتدرّبين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليتجاوز عددهم ٦٠٠ ألف مُتدرّب، وزيادة قيمة الصادرات الرقميّة السنويّة لتُسجّل ٨,٥ مليار دولار، منها صادرات التعهيد بنحو ٦ مليار دولار.

قطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة

تستهدف الخطة توجيه استثمارات عامة ١٠٠ مليار جنيه، ويخُص الجهاز الحكومي منها حوالي ١٦,٤ مليار جنيه.

وتتضمّن مُستهدفات الخطة عِدّة مشروعات قوميّة استراتيجيّة في إطار التوجيهات الرئاسيّة وتوجيهات مجلس الوزراء، منها التغذية الكهربائيّة لمشروع القطار الكهربائي السريع (العين السخنة – مطروح) واستكمال بروتوكول أعمال التغذية الكهربائيّة لمشروعات استصلاح الأراضي بمناطق الدلتا الجديدة وسيناء وبني سويف والمنيا وغرب كوم أمبو وشمال أسوان ونهو التغذية الكهربائيّة لآبار المياه بالتجمّعات التنمويّة لشمال وجنوب سيناء، ونهو توسّعة محطتي محولات كهرباء العاشر من رمضان وزهراء مدينة نصر، واستكمال إنشاء محطة مُحوّلات كهرباء ملوي الجديدة، وتأهيل محطة مُحولات المطرية، ومشروع التغذية الكهربائية لمشروعي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة والسادس من أكتوبر، ومشروعات مُستقبل مصر للتنمية المُستدامة، ومشروعات التغذية الكهربائيّة لمنطقتي شرق العوينات وتُوشكى، والتغذية الكهربائيّة لمشروع ربط المرحلة الثالثة من القطار الكهربائي الخفيف (LRT)، ومشروع ربط محطّة مُحوّلات المرحلة الأولى من الخط الرابع بمترو الأنفاق، ومشروع نقل وتحويل مرافق الكهرباء المُتعارضة مع مشروعات الطُرُق.

وفيما يخص تنمية استخدامات الطاقة المتجدّدة، تتضمّن المشروعات المستهدف تنفيذها بخطة عام ٢٠٢٥/٢٦، استكمال إنشاء محطة توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولتية بالغردقة قدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وتنفيذ عدد (٦)

مشروعات لتمهيد وتجهيز الأراضي اللازمة لإقامة مشروعات الطاقة المتجدّدة بمناطق (شرق وغرب النيل، جبل الزيت، نجع حمادي، رأس شقير، جنوب الغردقة، بنبان).

وفي هذا السياق أيضًا، تستهدف الخطة كمُؤشّرات أداء كميّة زيادة المُتوسّط السنوي للطاقة الكهربائيّة المُولّدة لتُسجّل نحو ٢٣٥ مليار ك.و.س في عام ٢٠٢٦/٢٥، مُقابل ٢٢٣ مليار ك.و.س عام ٢٠٢٤/٢٣، وكذا خفض نسبة الفاقد في الطاقة الكهربائيّة إلى نحو ١٦,٥% في عام الخطة، مُقابل ١٩,٦% في عام ٢٠٢٤/٢٣، وزيادة نسبة مُشاركة الطاقة المُتجدّدة بمزيج الطاقة لتصِل إلى نحو ١٨,٦% عام ٢٠٢٦/٢٥ بالمُقارنة بنسبة ١٢% في عام ٢٠٢٤/٢٣.

وبالنسبة **لقطاع الاستخراجات (البترول والغاز الطبيعي)**، فيُعد هذا القطاع أحد الدعائم الأساسية لنمو الاقتصاد القومي باعتباره مصدرًا رئيسًا لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة بما يُسهم بشكل إيجابي وفعال لخدمة خطط التنمية الاقتصادية الشاملة.

ورغم اضطراب الأسواق العالمية للطاقة مع عدم انتظام سلاسل الإمداد الدوليّة والتخوّف من تأثير العقوبات الاقتصادية المُقررة على بعض الدول الرئيسة المُنتجة والمُصدرة للنفط والغاز على المعروض العالمي، وعدم اليقين من انتظام سياسات الإنتاج لمجموعة أوبك (+)، إلا أن الدولة تتخذ من التدابير والإجراءات ما يُمكّن القطاع من مُواصلة النمو – وإن ظل بمُعدّلات مُتواضعة (١,٨%) خلال عام الخطة بسبب تأثير تبِعات الأحداث العالمية والإقليمية الراهنة.

تُقدّر خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ الاستثمارات العامة في قطاع الاستخراجات بنحو ٢٥,٨ مليار جنيه، وتستهدف خطة التنمية تأمين الإمدادات من الزيت الخام والغاز الطبيعي والمُنتجات البترولية من خلال تنويع المناشئ وإبرام العقود الآجلة للتحوط التأميني، والتوسّع في تطوير معامل تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات، كما تستهدف الخطة أيضًا الحفاظ على مُستوى الاحتياطي المُؤكّد من الزيت الخام والغاز الطبيعي وتكوين

احتياطي استراتيجي لمُواجهة الاحتياجات المُستقبليّة، مع زيادة السِعات التخزينيّة، مع تنويع مزيج الطاقة والتحوّل إلى الطاقة المُتجدّدة، هذا بالإضافة إلى استهداف الخطة مُواصلة الجهود الرامية لتحويل مصر لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز الطبيعي والمُسال والزيت الخام.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة تحفيز مزيدٍ من الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول والغاز الطبيعي من خلال طرح مُزايدات عالمية جديدة، وتطوير وتنويع نماذج الاتفاقات البترولية وعقود الشراكة، ومع مُواصلة تسويّة مُستحقات الشركات الأجنبية عن أنشطتها في فترات سابقة، بالإضافة إلى مُواصلة العمل على التوسّع في إقامة معامل التكرير بمُشاركة القطاع الخاص، وتطوير ورفع كفاءة خطوط ووسائل النقل، والتوجّه نحو نظام النقل مُتعدّد الوسائط، ورفع كفاءة نُظُم التوزيع وتسريع مُعدّلات توصيل الغاز الطبيعي للمصانع والمنازل، بجانب مُواصلة التطوير والتوسّع في مصنعي الإسالة بإدكو ودمياط لزيادة طاقتهما في تصدير الغاز الطبيعي المُسال.

وتتضمّن مُستهدفات ديوان عام وزارة البترول والثروة المعدنيّة لخطة عام ٢٠٢٥/٢٦ مشروع استكمال إنشاء محطات تموين الطائرات لمطار العلمين وإنشاء مظلّة حماية في محطة تموين الطائرات في مطار بورسعيد الدولي، وكذا استكمال المرحلة الأولى والبدء في المرحلة الثانية من إنشاء خطوط أنابيب مواد بترولية في شرق القناة ومشروع إحلال وتجديد مُستودعات تخزين الوقود الاستراتيجيّة، كما تتضمّن مُستهدفات الهيئات الاقتصاديّة إحلال وتجديد نُظُم الأمن الصناعي وإعادة تأهيل الشبكة القومية لخطوط الغاز وإحلال وتجديد وحدات التكرير بالمعامل وإنشاء محطات خدمة تموين السيارات وتطوير مُستودعات التخزين، هذا بالإضافة إلى إنشاء مُجمّع التفحيم وإنتاج السولار بشركة السويس لتصنيع البترول، وإنشاء وحدة تقطير جديدة والمرافق الخاصة بها ووحدة استرجاع الغازات لشركة أسيوط لتكرير البترول.

وفي مجال التنمية العُمرانيّة وخدمات الإسكان والمياه والصرف الصحّي

عملت الحكومة على مُواصلة جهودها الحثيثة لتدشين مُجتمعات عُمرانيّة جديدة يتجاوز عددُها ٢٠ مُجمّعًا جديدًا، وكذا تعمير المناطق الصحراويّة خارج وادي النيل، وذلك لاستيعاب الزيادة السُكانيّة المُطردة، وتخفيف الضغط عن المُدُن المُزدحمة وللتصدّي لظاهرة التجمّعات العشوائيّة.

وتستهدف الحكومة – من خلال جهود التنمية العُمرانيّة –زيادة مساحة المعمور المصري، وتحديد نطاق التنمية المكانيّة لتحقيق التوزيع المُكافئ للسُكان، بالإضافة إلى مُعالجة مُشكلات العُمران المُتفاقمة والملحّة، للارتقاء بجوّدة البيئة العُمرانيّة، ومع اهتمام خاص بتطوير خدمات البنيّة التحتيّة في الريف المصري.

وفي مجال خدمات الإسكان، فقد راعت خطّة عام ٢٠٢٦/٢٥ مُواصلة استكمال تنفيذ مُخطّط الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وإتاحة الأراضي لمشروعات الإسكان بتكلفة مُناسِبة، والتوسّع في استخدام التقنيّات النظيفة والتوسّع في مشروعات إعادة تدوير المُخلّفات في إطار التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى تشجيع مُشاركة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي في المشروعات العقاريّة وفقًا لنُظُم البناء والإدارة الحديثة.

ومن المُستهدف خلال عام الخطة تشييد نحو ٢٨٥ ألف وحدة سكنيّة – إسكان اجتماعي – بالإضافة إلى ١١,٥ ألف وحدة إسكان مُتوسّط، و١٣,٥ ألف وحدة إسكان (سكن لكل المصريين)، بإجمالي ٣١٠ ألف وحدة سكنيّة.

وفي مجال توفير وتحسين جودة مياه الشُرب والصرف الصحّي، فتحرِص خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ على التوسّع في الطاقات الإنتاجيّة لمشروعات المياه والصرف الصحّي، ومُواصلة أعمال الإحلال والتجديد للشبكات المُتهالكة لتقليل تسرّب المياه، ومُواصلة ترشيد استخدامات المياه، والعمل على رفع ضغوط الشبكات، وإعادة تأهيل محطّات

المُعالجة واستكمال منظومة الصرف الصحّي بالمُحافظات، والتوسّع في المُعالجة الثنائيّة والثلاثيّة لمياه الصرف الصحّي لإعادة الاستخدام الآمن لها.

وتبلُغ الاستثمارات العامة المُوجّهة في عام ٢٠٢٦/٢٥ لقطاع المرافق من مياه الشُرب والصرف الصحيّ نحو ٧٧ مليار جنيه، منها ٢٧,٨ مليار لقطاع مياه الشُرب و٤٩,٢ مليار جنيه لقطاع الصرف الصحّي. ومع التوجيه الرئاسي بإدراج مشروعات مياه الشُرب والصرف الصحّي لمُبادرة حياة كريمة ضمن الخطة الاستثماريّة العامة لمرافق المياه والصرف الصحّي.

ومن مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٦/٢٥، نهو تنفيذ ٥٦ محطّة مياه بطاقات مليون متر مُكعّب/يوم، وكذا نهو تنفيذ ١٣٥ مشروعًا للصرف الصحّي (مدن وقرى)، و٣٣ محطة مُعالجة بطاقة ٨٠٢ ألف م٣/يوم، و١٧ محطة تحلية مياه بطاقات ٤٥٥ ألف متر مُكعّب/يوم، منها ٥ محطّات في سفاجا – القصير – مرسى علم – ورأس غارب والسلوم، واستكمال نهو (٨) محطّات تحلية بطاقة ١٩٦ ألف متر مُكعّب/يوم، وكذلك تنفيذ ٦ مشروعات مياه وصرف صحّي لخدمة مشروعات استثماريّة قائمة بالفعل، ومنها توسّعات محطّة مُعالجة صرف صحّي سرابيوم بمنطقة صان الحجر، وتوسّعات محطّات مياه ميت فارس بطاقة ٥٨٠ لتر/ثانية.

وعلاوة على ما تقدّم، تحرِص الخطة على نهو مشروع إنشاء محطّة مُعالجة مياه صرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون متر مُكعّب/يوم، مُعالجة ثنائيّة، وتوسّعات محطّة مُعالجة صرف صحّي القنطرة غرب، بطاقة ٢٠ ألف متر مُكعّب/يوم، واستكمال إعادة تأهيل محطّات مُعالجة تلوّث بحيرتي المنزلة وإدكو، وتسريع نهو مشروع تحسين نوعيّة المياه بمصرف كيتشنر بمُحافظات الغربيّة والدقهليّة وكفر الشيخ، ومشروع إحلال وتجديد محطّة مُعالجة غرب سوهاج، هذا بالإضافة إلى استكمال خطّة إحلال العدّادات الميكانيكيّة بعدّادات مُسبقة الدفع للجهات الحكوميّة.

وإذا انتقلنا **لقطاع النقل**، فلا يخفى على حضراتكم الأهميّة القصوى التي تشغلها خدمات النقل، وهي من الحلقات الرئيسة المُشكِّلة لسلاسل الإمداد، سواء المحليّة أو الدوليّة، وتُمثّل عُنصرًا فاعلًا من عناصر التكلفة، ومُحدّدًا مُهمًّا للميزة التنافسيّة.

واتفاقًا وأهداف التنمية المُستدامة "مصر ٢٠٣٠" في توفير نُظُم نقل آمنة مُتعدّدة ومتطوّرة ومتنوّعة عالية الكفاءة، تحرِص خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ على مُواصلة جهود الدولة في تعظيم فاعليّة كافة مُفردات منظومة قطاع النقل، باعتبارها الشرايين التي تعتمد عليها كافة قطاعات الاقتصاد القومي في تحقيق الربط بين مراكز الإنتاج ومنافذ الاستيراد والتصدير، وبين مراكز الخدمات اللوجيستيّة وأسواق التوزيع والاستهلاك في الأسواق المحليّة.

ومن التوجّهات الاستراتيجيّة لتطوير البنية الأساسيّة ودعم جاهزيّة مرافق وشبكات قطاع النقل، والتي تحرِص خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ على ترسيخها وتعزيز فاعليّتها، نذكُر الآتي:

- التوسّع في تطبيق منظومة النقل مُتعدّد الوسائط، لتحقيق التوازن والتكامُل المنشود بين وسائل النقل المُختلفة، بما يكفُل الاستخدام الكُفء لكلٍ منها.
- التوسّع في مد الشبكة القوميّة للنقل وخدمات المرافق لتغطية كافة مناطِق الجمهوريّة، وبخاصة مناطق التنمية العُمرانيّة الجديدة.
- تطوير والارتقاء بخدمات السكك الحديديّة، وزيادة مُساهمتها في نقل البضائع والرُكّاب باعتبارها أقل تكلفة، مُقارنة بالنقل عبر شبكات النقل البرّي.
- رفع كفاءة خدمات النقل النهري لاستغلال إمكاناته في توفير خدمة نقل مُنخفضة التكاليف، وبخاصة مع تعدّد المسارات النهريّة وتفريعاتها.
- مُواصلة تحسين كفاءة الموانئ البحريّة القائمة، والتوسّع في إنشاء موانئ حديثة مُتخصّصة لتنشيط حركة الملاحة الدوليّة والتدفّقات السياحيّة الوافدة لمصر.

- تفعيل العمل بالموانئ البرّية الخاصة الجديدة بالسادس من أكتوبر، وتلك الجاري تنفيذها بمُدُن العاشر من رمضان للارتقاء بالخدمات اللوجيستيّة وتيسير تداول البضائع.
- مُواصلة التحوّل التدريجي لمركبات النقل الكهربائي (الأوتوبيسات والسيارات الكهربائيّة / وشبكة مترو الأنفاق والمونوريل والقطار الكهربائي الخفيف)، وذلك للحد من التلوّث البيئي الناجم عن وسائل النقل التقليديّة.
- الارتقاء المُتواصِل بجوّدة الخدمات المُقدّمة للمُواطنين، مع ضمان الحفاظ على مُستويات عالية من السلامة والأمان لكافة مُفردات منظومة النقل.
- تشجيع الاستثمار الخاص في أنشطة قطاع النقل والخدمات المُرتبطة بها.
- مُواصلة تعميق التصنيع المحلي لبعض مُكوّنات النقليّات، مثل مُستلزمات مركبات النقل وعربات السكك الحديديّة.

لا يتسِع المجال اليوم لعرض كافة المشروعات المُستهدفة بمنظومة قطاع النقل، والتي تشمل شبكات الطُرُق البريّة والسِكَك الحديديّة والنقل السِكَكي بالجرّ الكهربائي وخطوط النقل النهري الداخليّة، والموانئ البحريّة والبريّة والجافة، والموانئ المُتخصّصة، والمراكز اللوجيستيّة، فضلًا عن خدمات الموانئ الجويّة.

ولذلك، سوف أكتفي بعرض أمثلة لبعض المشروعات المُستهدفة، علمًا بأن كافة المشروعات وتفاصيلها واردة بوثيقة الخطة التي ستُعرَض على حضراتكم.

ومن المشروعات المُستهدفة في مجال تطوير شبكة الطُرُق القوميّة، نذكُر – على سبيل المثال – استكمال أعمال تطوير الطريق الدائري حول القاهرة الكُبرى بطول ١١٠ كم، نهو أعمال توسعة وتطوير طريق السويس/العين السُخنة بطول ٦٠كم، واستكمال ازدواج طريق أسيوط/سوهاج/البحر الأحمر بطول ١٨٠كم، وازدواج طريق ٦ أكتوبر/الواحات بطول ٢٧٠كم، وتطوير طريق وادي النطرون/العلمين بطول ١٣٥كم.

وبالنسبة لمشروعات الطُرُق الرابطة بين المُحافظات، فمن المُستهدف استكمال تنفيذ أعمال ٣٢ مشروعًا، منها ١٣ مشروعًا مُستهدف نهوها خلال عام الخطة، نذكر منها – على سبيل المثال – ازدواج طريق قنا/الأقصر الصحراوي الشرقي بطول ٧٢كم، تطوير ورفع كفاءة طريق القنطرة/الصالحيّة بطول ١٦كم.

وتضُم المشروعات المُستهدف استكمالها، والبالغة ١٩ مشروعًا، بأطوال ١٣٥٠كم – على سبيل المثال – استكمال تطوير طريق القاهرة/الإسكندريّة الزراعي بطول ١٨٠كم، وتطوير طريق بنها/المنصورة بطول ٧٣كم، وازدواج طريق نجع حمّادي/سوهاج الزراعي الشرقي بطول ٤٥كم.

ومن المشروعات الأخرى ذات الأولويّة، نذكُر استكمال أعمال رفع كفاءة الطريق الساحلي الدولي بطول ٥١٤كم، والبدء في إنشاء طريق شرق العوينات/الكفرة، بطول ٣٧٥كم.

وفيما يخُص مشروعات الكباري المُستهدف نهوها أو استكمالها خلال عام الخطة (وعددُها ١١ مشروعًا)، نذكُر منها نهو أعمال (٤) محاور على النيل، وهي محور دراو بأسوان، ومحور ديروط بأسيوط، وكوبري الفشن ببني سويف، ومحور بديل لخزّان أسوان، بالإضافة إلى (٧) محاور بمُحافظات قنا وسوهاج وأسيوط والجيزة ووسط الدلتا.

وفيما يخُص الكباري العلويّة للسيارات، فتشمل الخطة نهو أعمال كوبري العيّاط/بني سويف و(٨) كباري على طريق القاهرة/الإسكندريّة الزراعي.

وفي **مجال تطوير خدمات الموانئ البريّة والجافة**، فقد سَبَق لوزارة النقل اتخاذ إجراءات بهدف تيسير حركة التداول بهذه الموانئ، حيث تم إعداد مُخطّط شامل لإنشاء **٣٢ ميناءً جافاً ومركزًا لوجستياً** على مُستوى الجمهوريّة، وتنفيذ منظومة إدارة المخاطر للتجارة العابرة للحدود، والتسجيل المُسبق للشاحنات، وتطوير ميناء السلوم البرّي، وزيادة مساحته إلى الضِعف، مع تزويده بأحدث أجهزة الكشف على البضائع.

وفي هذا الإطار، تتضمّن خطة ٢٠٢٦/٢٥ تنفيذ (١٠) **مشروعات** لاستكمال إجراءات تيسير حركة التداول بالموانئ البريّة والجافة، وتضم استكمال أعمال تطوير ميناء السلوم البري،

وميناء طابا البري، وأرقين، والعوجة، وقسطل ورفح، ورأس حدربة، والبدء في إنشاء ميناء الكفرة البري، هذا بالإضافة إلى أعمال مشروع ربط المنافذ البريّة بشبكة المُراقبة المركزيّة بالهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة، واستكمال أبحاث ودراسات الموانئ الجافة والمراكز اللوجستية.

وفيما يخُص الموانئ البحريّة، فتشمل المُستهدفات لموانئ البحر الأحمر (إنشاء الرصيف الجنوبي بميناء السويس – البدء في تنفيذ ميناء سفاجا الكبير – إنشاء رصيف بطول ٥٠٠ متر ومرسى يخوت بطابا)، وكذلك تشمل أعمال تطوير الموانئ على البحر المتوسط (مشروعات تطوير ميناء الإسكندرية منها حاجز الأمواج لميناء الإسكندرية الكبير وتوريد وبناء ٣ قاطرات بحرية، وكذا مشروعات تطوير ميناء دمياط، منها تعميق الممر الملاحي وحوض الدوران بالميناء وتوريد ٤ قاطرات بحرية).

ومن مُؤشّرات الأداء الرئيسة المُستهدفة لقطاع النقل لعام ٢٠٢٦/٢٥، نذكر على سبيل المثال، الوصول بطاقة نقل الركّاب بمترو الأنفاق ووسائل الجرّ الكهربائي إلى ٨ مليون راكب/يوم، وطاقة نقل الرُكّاب بالسِكَك الحديديّة إلى ١,٤ مليون راكب/يوم، وللبضائع إلى ١١ مليون طن/سنة، طاقة نقل البضائع بالنقل النهري إلى ٨ مليون طن، والطاقة الاستيعابيّة للموانئ البحريّة إلى ٢٩٢ مليون طن، ومد أطوال الأرصِفة البحريّة إلى حوالي ٧٠ كم. وكذلك الوصول بأعداد الكباري العلويّة والأنفاق إلى ما يربو على ٢٥٠٠ كوبري/نفق، وكذا كهربة إشارات السِكَك الحديديّة لتصِل نسبتها إلى ٧٥% من إجمالي الإشارات، بأطوال ٢٠٠٠كم.

وفي مجال **تعزيز التنمية المكانيّة والمحليّة**، تحرِص الخطة على توفير الاعتمادات الماليّة اللازمة للارتقاء بخدمات المُواطنين في مُختلف المُحافظات، وعلى الالتزام بتطبيق المعايير الدالة على الفجوات التنمويّة، بما يضمن التوزيع المُتكافئ للاستثمارات بين المُحافظات.

وتبلُغ الاستثمارات العامة المُخصّصة للتنمية المحلية ٢٨ مليار جنيه في عام الخطة (٢٠٢٦/٢٥)، منها ٢٥ مليار جنيه من الخزانة العامة، و٣ مليار جنيه من القروض والمِنَح،

مع تخصيص ٢٤,٣ مليار جنيه للمُحافظات، والباقي لديوان عام وزارة التنمية المحليّة، ومن المُخطّط توزيع الاستثمارات على برامج التنمية المحليّة وفقًا للنِسَب التالية: ٥٦% لبرنامج الطُرُق والنقل والمُواصلات المحليّة، و١١% لكلٍ من برنامج تدعيم الخدمات المحليّة والمُجتمعيّة، وبرنامج الإدارة المحليّة والدعم الفنّي، و٨% لكلٍ من برنامج تحسين البيئة وبرنامج التنمية الريفيّة والحضريّة، و٦% لبرنامج التنمية الاقتصاديّة المحليّة.

وتتضمّن مشروعات التنمية المحليّة رصف ١٥٢٥ طريقًا داخليًا، وإنارة ٧٥٠ شارعًا داخليًا، وإنشاء ورفع كفاءة (٦) مواقف عامة، وإنشاء وترفيق ٦٤ سوقًا ومعرضًا، استكمال إنشاء وتطوير ٣٠ مجزرًا، تنفيذ مُبادرة زراعة ١٠٠ مليون شُجرة، بجانب مشروعات إدارة المُخلّفات الصلبة ومشروعات العُمرات الجسيمة لمعدات المحليات.

وقد رُوعي في التوزيع الإقليمي للاستثمارات المحليّة توجيه نحو ٣٥% من الإجمالي لمُحافظات الصعيد، للحد من التفاوتات في الفجوات التنمويّة بين مُحافظات الجمهوريّة.

وتحفيزًا للمُحافظات على الارتقاء بمُستويات الأداء، تواصُل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي تنفيذ مُبادرة حوافز تميّز الأداء في إدارة الاستثمار على المُستوى المحلي وتوزيع الجوائز على المُحافظات التي تُطبّق أفضل المُمارسات الدوليّة في مجالات التخطيط والمُتابعة وتقويم الأداء، وقد فازت في عام ٢٠٢٥/٢٤ ثمانِ مُحافظات بجوائز بلغت قيمتها الإجماليّة ٣٠٠ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى، تحرِص الخطّة على تكثيف الجهود التنمويّة الرامية لتحقيق نهضة اقتصاديّة واجتماعيّة شاملة لمُحافظتي شمال وجنوب سيناء، حيث أنه من المُستهدف تخصيص نحو ١٥% من الاستثمارات المحليّة لهاتين المُحافظتين لتنفيذ عدد من المشروعات، تتضمّن إقامة ١٨ تجمعًا زراعيًا وتنمويًا، وإنشاء شبكات ري لأراضي الاستصلاح والاستزراع، ومد وتطوير الطُرُق منها (٥) مشروعات في محافظة جنوب سيناء تشمل مشروع رفع كفاءة طريق دهب/نويبع بطول ٥٠كم، وشرم الشيخ/دهب بطول ٨٠كم، وطريق نويبع/النقب بطول ٦٠كم، وطريق النفق/طابا مرحلة أولى بطول ٢٦كم.

وفي هذا الإطار، تُولي الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بعملية التوطين المحلّي لأهداف التنمية المُستدامة لما لها من أثرٍ داعم لتحقيق النمو الاحتوائي والمُستدام والتنمية الإقليميّة المُتوازنة، باعتبارهما من الركائز الأساسيّة للأجندة الوطنيّة للتنمية المُستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. حيث تُواصل الدولة المصريّة جهودها بالتعاون مع جميع شركاء التنمية، لوضع وتنفيذ سياسات قائمة على الأدِلّة لتحقيق أهداف التنمية المُستدامة على المُستوى المحلي.

وتحقيقًا لذلك، أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي بالتعاون مع الأمم المُتحدة إصدارين لـ"تقارير توطين أهداف التنمية المُستدامة على مُستوى المُحافظات" في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥. تهدف تلك التقارير إلى تقديم لمحة عامة عن وضع تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة على مُستوى المُحافظات، لمُتابعة أداءها في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة. على أن يتم استخدام هذه البيانات بشكل استراتيجي لتسليط الضوء على أهداف التنمية المُستدامة والمُؤشّرات ذات الصلة التي تحتاج إلى مزيدٍ من الاهتمام، وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج المُلائمة لتعزيز أداء الإدارات المحليّة وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة، بالإضافة إلى مُقارنة وترتيب أداء كل مُحافظة تجاه تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة.

وفي مجال **التنمية الريفيّة**، تستهدف خطة عام ٢٠٢٦/٢٥ مُواصلة تطبيق المرحلة الثانية من مُبادرة (حياة كريمة) وتغطي هذه المرحلة ٢٠ مُحافظة بعدد ٥٢ مركزًا وإجمالي ١٦٦٧ قرية يقطنها ٢١,٣ مليون نسمة.

وتستهدف الخطة توجيه ٢٥ مليار جنيه للبدء في تنفيذ مُستهدفات المرحلة الثانية من مشروع "حياة كريمة" في مجالات مياه الشرب والصرف الصحى، بهدف رفع معدل التغطية بالصرف الصحي إلى ٩٠% على الأقل في قرى المرحلة الثانية، من خلال تنفيذ ٦٩٨ مشروع صرف صحي متكامل، و إنشاء وتطوير ٩٧ محطة معالجة بطاقة مليون متر مكعب/ يوم، وتنفيذ ١,٨ مليون وصلة صرف صحي منزلية، وكذلك تحقيق التغطية

الكاملة بخدمات مياه الشرب، من خلال إنشاء وتطوير ١٨ محطة، وتنفيذ مشروعات مد وتدعيم شبكات المياه الشرب بأطوال ٢٣٥٠ كم، وتنفيذ ٣١٥ ألف وصلة مياه شرب منزلية.

<u>وفي مجال التحسين البيئي والتحوّل إلى الاقتصاد الأخضر</u>، تعمل الوزارة على تعزيز الاستثمارات الخضراء، ودعم البنية التحتية المستدامة في إطار جهود الدولة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال مواصلة تضمين البُعد البيئي في منظومة التخطيط وتنفيذ "دليل معايير الاستدامة البيئية". وبموجب تلك المعايير، من المستهدف زيادة نسبة المشروعات الاستثمارية الخضراء المُدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي عام ٢٠٢٦/٢٥ الى حوالي ٥٥% من إجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بنسبة ٥٠% في العام الحالي (عام ٢٠٢٥/٢٤) وبالمُقارنة بنسبة ١٥% في عام ٢٠٢١/٢٠، حيث تتضمن خطة العام القادم توجيه الاستثمارات لعدد من مشروعات "التخفيف" من حِدة تأثير التغيّرات المناخية، منها مشروعات النقل الأخضر والذكي، ومشروعات الطاقة المُتجدّدة، ومشروعات منظومة المُخلّفات الصلبة، ومشروعات التشجير، تتضمّن الخطة كذلك عدد من المشروعات "للتكيّف" مع التغيّرات المناخيّة منها، على سبيل المثال لا الحصر ، إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه الشرب، ومحطات تحلية المياه، ومحطات مُعالجة الصرف الصحي، فضلًا عن مشروعات مُكافحة التصحّر، وتحسين التربة بالأراضي الزراعية القديمة، وإدارة المحميّات الطبيعيّة، وتنمية الموارد المائية باستخدام المياه الجوفيّة وحصاد مياه الأمطار والسيول، وتأهيل ورفع كفاءة المساقي والتحوّل إلى الري الحديث، وحماية وتطوير السواحل والشواطئ.

ومن ناحية أخرى تستهدف الخطة مُواصلة تنفيذ مجموعة من المُبادرات الداعمة للتحول الأخضر، يذكر منها مُبادرة "وضع العلامات الخضراء للاستثمارات العامة، من خلال رصد وقياس الاستثمارات الموجهة للمشروعات الخضراء المُدرجة بالخطة الاستثمارية، ضمن المنظومة المُتكاملة لإعداد ومُتابعة الخطة الاستثمارية، من خلال إدراج (١٦٠ مجالًا)، وتصنيفها إلى مشروعات مُوجّهة إلى "التكيّف" ومشروعات مُوجّهة إلى "التخفيف"، فضلاً

عن قياس مخاطر التغيرات المُناخية، بهدف تفعيل الخرائط التفاعليّة لمخاطر التغيّرات المناخيّة وتهديداتها وتأثّيراتها المُتوقّعة في مُختلف القطاعات والمناطق، وإنشاء نظام الإنذار المُبكّر، وإعداد خطط تقييم المخاطر للمناطق المُهدّدة وإدارة الكوارث المناخيّة، وكذا مسابقة (تكنولوجيا المناخ)، التي تهدف إلى تشجيع الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمُبتكرين والمُتخصصين، على المُشاركة بالأفكار والحلول المُبتكرة في مواجهة التغيرات المناخيّة وتداعياتها السلبية على جهود تحقيق التنمية، فضلاً عن المُبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية، والتي من ضمن أهدافها، وضع خريطة على مستوى المحافظات للمشروعات الخضراء والذكية وربطها بجهات التمويل وجذب الاستثمارات اللازمة لها، من الداخل والخارج .

ومن المُبادرات نذكر كذلك، "القرية الخضراء"، التي تهدف إلى تأهيل قرى "حياة كريمة" لتتوافق مع أحدث المعايير البيئية العالمية للمجلس العالمي للأبنية الخضراء، والحصول على شهادة "ترشيد" للمجتمعات الريفية الخضراء، بالتركيز على ثلاثة محاور أساسية هي " الطاقة، المياه، الموارد"، حيث حصُلت أربع قرى على شهادة "شهادة" (قرية اللواء صبيح بالوادي الجديد ٢٠٢٤، قرية شما بالمنوفية: ٢٠٢٤، قرية نهطاي بالغربية: ٢٠٢٣، قرية فارس بأسوان: ٢٠٢٢)، ومن المستهدف تأهيل بقية القرى.

السيدات والسادة النوّاب الأفاضل،،،

حَرِصت في كلمتي على إطلاع حضراتكم على الملامح والتوجهات الأساسيّة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعامِ المالي ٢٠٢٦/٢٥، التي يَندرج تحتها عدد كبير من البرامج والمشروعات التنموية الطموحة، والتي تستهدف مواصلة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات، وتحسين جودة الحياة للمواطن المصري الذي هو الغاية الأسمى من كافة جهود التنمية.

فكما نعلم جميعًا أن هذه الخطة تأتي في ظل حالة مستمرة من عدم اليقين التي يشهدها العالم نتيجة للظروف الاقتصادية والجيوسياسية غير مسبوقة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، والتي تطول تداعياتها اقتصادات العالم دون استثناء ومن بينها الاقتصاد المصري، والتي تقتضي تبنّي سياسات اقتصادية تتسم بدرجة عالية من المرونة والتكيّف مع الأوضاع المُتغيّرة، وأن تكون خططنا التنموية أكثر تحفظًا في تقدير المُستهدفات، الا اننا لدينا ثِقة تامة و إيمان يقين بقُدرة مصرنا الغالية، بكافة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والتي يقف خلفها شعب عظيم، على تخطّي الصعوبات والتحديّات الراهنة وعلى مُواصلة البناء والعطاء والانطلاق في رِحاب التنمية الشاملة والمُستدامة.

وفي خِتَام كلمتي، أتوجّه لحضراتِكم بخَالِص التقدير وَالاِمْتِنَانِ عَلى حُسْنِ الاستِمَاعَ، كما أتوجّه – مجددًا – بخالص الشكر والتقدير لمجلس النواب الموقر وللجنة الخطة والموازنة ولكافة لجان المجلس على الدعم المستمر لجهود الحكومة، والتعاون البنّاء في مناقشة خطط التنمية وصياغة وتشريع القوانين التي من شأنها المُساهمة في دفع جهود التنمية الشاملة في وطننا العزيز مصر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د/ رانيا المشاط

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة

والتعاون الدولي